

الملخص التنفيذي

تقدم لجنة الكويت الوطنية للتنافسية تقريرها السنوي السادس عشر "تقرير الكويت للتنافسية 2020"، وذلك في إطار جهودها المتواصلة في المساهمة في الإصلاح الاقتصادي، تلك التي بدأتها الحكومة الكويتية لدعم مسار التنمية. ويشكل هذا التقرير تأكيداً لالتزام لجنة الكويت الوطنية للتنافسية بدعم جهود إعادة بناء الاقتصاد في دولة الكويت، ودعم قدراته التنافسية. بيد أن تقرير هذا العام قد أُعد وفق منهجية مختلفة تمامًا عن نظيراتها في التقارير السابقة، حيث جاء في شكل إصدار خاص في ظل الغياب المؤقت في إصدار هذا العام للتقرير العالمي للتنافسية الذي يقوم بإعداده بشكل سنوي المنتدى الاقتصادي العالمي لبيانات مؤشر التنافسية العالمية التي يتم على أساسها إعداد تصنيفات أداء الاقتصادات وفق مجموعة العوامل التي تحدد بشكل جماعي مستوى إنتاجية الاقتصاد المصنفة استناداً لعناصر مركبة تعكس جودة البيئة الممكنة للأعمال، ورأس المال البشري، والأسواق، ومنظومة بيئة الابتكار. وبالرغم من عدم توفر تصنيفات الدول في هذا الإصدار الخاص (بالأساس بسبب البيانات المفقودة من المنظمات الدولية المختلفة خلال فترة الأزمة) فإن قاعدة البيانات المتوفرة للمنتدى الاقتصادي العالمي تتضمن على العديد من البيانات التي تسمح بتقييم البعض من مكونات الأداء التنافسي للاقتصاد الكويتي خلال العام 2020 مقارنة بالعام 2019، وإن كان ذلك في ظل غياب التصنيف المقارن مع بقية البلدان. واستناداً لما توفر من بيانات، قام تقرير لجنة الكويت الوطنية للتنافسية لهذا العام بتسليط الضوء على أداء الكويت في بعض المؤشرات التي تعكس التطورات المسجلة في العديد من الأركان المكونة لمؤشر التنافسية العالمية .

ويتكون هذا التقرير من ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول: يهدف من خلاله التقرير إلى إلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي من خلال استعراض التطورات الأخيرة المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والقطاع النقدي والمصرفي، والتضخم المالي، والقطاع الخارجي، والمالية العامة، والسكان والقوى العاملة، وسوق الأوراق المالية، وسوق العقار ذلك استناداً إلى الإحصاءات المتوفرة من مصادر مختلفة. كما يستعرض الفصل تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الكويتي خلال هذا العام الاستثنائي نتيجة لتعطل النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط. ويتبين بوضوح من خلال هذا الفصل أن القطاع النفطي لا يزال يستحوذ على نسبة كبيرة من مكونات الاقتصاد الكويتي رغم الجهود المبذولة على صعيد التنويع الاقتصادي في إطار إجراء إصلاحات هيكلية وفق رؤية دولة الكويت 2035. وفي ظل الوضع الراهن، يؤكد الفصل على ضرورة القيام بإصلاحات إضافية لتحقيق التنوع الاقتصادي، وتصحيح أوضاع المالية العامة، وتحفيز القطاع الخاص لكونه الركيزة الأساسية للنمو المستدام، كذلك تنبغي الإشارة إلى أن هناك حاجة ماسة لتحسين بيئة الأعمال، وإصلاح سوق العمل مع التركيز على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لتحسين جودة عملية التعليم والمناهج وفقاً للمعايير العالمية، ومحاربة الفساد، ومن شأن تلك الإصلاحات تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الأجلين المتوسط والطويل.

الفصل الثاني: يتم من خلاله عرض الإطار العام لمنهجية إعداد تقرير التنافسية العالمية 2020 من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في ظل الظروف الاستثنائية المرتبطة بتفشي وباء "كوفيد-19" والذي لا تزال تداعياتها تظهر على

أداء الاقتصاد العالمي. فوفقاً لذلك، اهتم إصدار هذا العام ببلورة وتحديد أولويات تعافي الاقتصاد العالمي وعودة النشاط إلى مساره الطبيعي، والنظر في الأركان الأساسية للتحوّل نحو نظم اقتصادية جديدة تجمع بين أهداف "الإنتاجية" و "التنمية البشرية" و "الاستدامة" بشكل متكامل. وفيما يتعلق بوضع التنافسية الحالي للاقتصاد الكويتي، وذلك في ضوء ما توفر من بيانات محدودة في التقرير العالمي للتنافسية الصادر في العام 2020، تضمن تقرير لجنة الكويت الوطنية للتنافسية لهذا العام مجموعة من النتائج الخاصة بتطور تنافسية الاقتصاد الكويتي بين 2019 و2020، وإن كانت هذه النتائج منقوصة وغير قابلة للمقارنة بشكل موضوعي مع نتائج الدول الأخرى. وتبين هذه النتائج أن أداء الكويت شهد تحسناً نسبياً لهذا العام 2020 مقارنة بالعام 2019 في العديد من المؤشرات التي تم قياسها ضمن مجموعة من أركان مؤشر التنافسية العالمية. ويعرض الجدول الآتي ملخصاً لأهم المؤشرات ضمن هذه الأركان التي شهدت تحسناً ملحوظاً في 2019 و2020.

تطور أداء الكويت في مجموعة من المؤشرات التي أمكن قياسها في 2020 ضمن أركان مؤشر التنافسية العالمية

المؤشر	الدرجة من 100، الحد الأقصى للأداء الجيد 2019-	الدرجة من 100، الحد الأقصى للأداء الجيد - 2020	التطور
الجريمة المنظمة	62.8	72.4	↑
حقوق الملكية	57.3	62.2	↑
سهولة الحصول على عمالة ماهرة	54.6	58.3	↑
جودة التدريب المهني	48.7	53	↑
المنافسة في الخدمات المهنية	59.1	67.5	↑
المنافسة في خدمات البيع بالتجزئة	60	69.6	↑
المنافسة في خدمات شبكات الاتصال	56.9	59.9	↑
التعاون في العلاقات بين أرباب العمل والعمال	60.6	65.1	↑
المرونة في تحديد الأجور	63.5	69	↑
نشاط سياسات العمل	48.2	54.7	↑
متانة البنوك	70.6	78.5	↑
المواقف تجاه مخاطر ريادة الأعمال	54.1	58.3	↑
تنوع القوى العاملة	58.8	62.9	↑

وتأتي هذه النتائج متنسقة مع إعلان مجموعة البنك الدولي دخول الكويت للمرة الأولى ضمن قائمة "الدول العشر الأكثر تحسناً في بيئة الأعمال في تقرير 2020" في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، حيث يتضمن الفصل الثاني من تقرير لجنة الكويت الوطنية للتنافسية في إصداره الحالي الإشارة إلى أن دولة الكويت كانت قد سجلت تحسناً ملحوظاً هذا العام في هذا المؤشر، حيث ارتفع رصيدها (وفق مقياس القرب من الأداء الأفضل) فيه بمقدار 4.80 نقطة ليصل إلى رصيد 67.40 مقارنة مع رصيد 62.60 في مؤشر 2019 وفق ما أوضحتها البيانات الصادرة عن مجموعة البنك الدولي. ويقدم الفصل في نهايته مجموعة من المقترحات العملية لإصلاحات منهجية تتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية والتشريعية من شأنها معالجة مختلف الاختلالات ومواجهة التحديات المستقبلية.

الفصل الثالث: يقدم فيه التقرير تحليلاً لأحد أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام، وخاصة الفاعلين في بيئة الأعمال من المستثمرين، وهي قضية اختلالات سوق العمل لما لتلك القضية من أبعاد اقتصادية كبيرة لها تأثيرات مباشرة على تنافسية الاقتصاد الوطني، كما أن للوضع الحالي لسوق العمل تأثيرات كبيرة على قضية اختلالات التركيبة السكانية، وهي من القضايا الهيكلية البارزة خلال العقود الماضية، إلا أن تداعيات أزمة "كوفيد-19" ساهمت على الصعيد المحلي بشكل بارز في إظهار خطورتها، وإبراز هشاشة السياسات الحكومية في مواجهة تداعياتها. هذا ويستدعي الوضع الحالي تحركاً جدياً من قبل الحكومة لإصلاح سوق العمل؛ ليساهم في تطوير تنافسية الاقتصاد الكويتي، وكذلك بالمفهوم الذي يترتب عنه رفع مساهمة العمالة الوطنية فيه وما يتطلبه ذلك من تبني لبرامج طموحة يتم تنفيذها بتدرج.

ويستعرض هذا الفصل الاختلالات الراهنة في سوق العمل وأثرها السلبي على تنافسية الاقتصاد الوطني وارتباطاتها بملامح التركيبة السكانية في دولة الكويت مع التأكيد على ضرورة القيام بالإصلاحات اللازمة بما يتناغم مع الاتجاهات العالمية. ويستعرض الفصل جانبين أساسيين يرتبطان بإصلاح الوضع الراهن في سوق العمل يتعلق الأول منهما بالجانب التشريعي من خلال استعراض تاريخي لتطور التشريعات المرتبطة بسوق العمل، ومدى اضطراب رؤية الدولة في تقديم المعالجة الفعالة لاختلالات سوق العمل، وأثر ذلك على الواقع المشوّه لهذا السوق في الوقت الحالي، حيث يتم عرض أبرز الاختلالات المحورية في تشريعات السوق، واقتراح مرتكزات الإصلاح التشريعي. فيما يناقش الجانب الآخر قضية اصلاح منظومة التعليم كمرتكز أساسي آخر لإصلاح سوق العمل، حيث يتطرق هذا الجانب إلى ضرورة اجراء تطويرات جذرية في منظومة التعليم من خلال مراجعة حوكمتها ومناهجها وبرامجها، وكفاءة الانفاق عليها، بما يضمن المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات مختلف القطاعات في سوق العمل. كما يركز هذا الجانب على محورية دور المجتمع المدني في المساهمة بغرس المفاهيم الايجابية حول الإنتاجية والعمل المهني لدى المواطنين، وهو ما يمثله ذلك من دفع إيجابي للتنمية البشرية ولمسار بناء اقتصاد المعرفة. وبناء على ذلك، يقدم هذا الفصل مقترحاً لأهم المقومات التي يفترض أن تتوفر في بناء استراتيجيية لإعادة بناء سوق العمل بدولة الكويت والتي تركز على تهيئة بنية تحتية فعّالة للإصلاح، ومسار توجيهي جدي لإدارة الإصلاح يتم من خلاله رسم أهم السياسات الاستراتيجية لسوق العمل.